

وأما وهو صادق ويبدأ علامات على حقائق المركبات في محققها  
 وتقيض البسائط عنها يمكن من استخراج النفاصل أي تماثلها  
 فتقيض المشروط الخاصة المنفصلة المناهضة المركبة من الحقيقة  
 المكنتة والمائة المتخالفين كقيا والعرفية الخاصة المركبة من الحقيقة للفظ  
 والمائة المتخالفين والعرفية المركبة من الوتية المكنتة والمائة  
 المتخالفين والمتشعبة المركبة من المائة المائة المطلقة  
 كقيا والعرفية الخاصة المركبة من المائتين والمتخالفين والوجوب  
 الماهن ورة المركبة من المائة والضرورة المتخالفين والمائة الخاصة  
 المركبة من الضروريتين المتخالفين وحقا في الكليات وأما الجزئيات  
 فترس عليها وحقن مكان المنفصل الخلية المدودة المحول وأحفظا الجوانب  
 الكليات بيمينها في المحول وما فرغ من نقاش الحليات تدعى في نظائر  
 الشرطيات وقال في الشرطيات بعد الإختلاف كيقاوكا  
 كالمشاور والخيلين أي الإرسال والإختصاص فتقيض المتصلة مقسلة  
 وتقيض المتصلة منفصلة النوع أي الضرور والتمام والإتقان  
 الضرورية للضرورة والعناوية عادية ولا تقاوية اتفاقية ومن ذلك  
 معادتهم هذه القضايا بالمتخالفين عليه ذلك فاقدم فيه إشارة إلى أنها  
 يجب والمقتضى الصريح والإتقان مستحق ان المركبة الكلية تقيضها مائة  
 الخلو والتمام من الطرفين تلك الكلية تقيض هذه المائة الخلو  
 التي هي شرطية لأن لها شية هذا والله أعلم بالصواب **فصل** في  
 المستثنى والمنقسمين بتدليل طرفي التقيضية بأن يجعل المحول عنوان  
 الموضوع وعنوانه محولا في الكلية ونفس التالي مقدر والمدوم التالي

والرجوعية الاداء

ق

في الشرطية مع بقية الصدق أي كون الحاصل بعد التبديل بحيث لو فرض صدق  
 الحاصل لزوم صدقه لا وجوب صدقه في الواقع والكيف أي أن كان الحاصل وجوبا  
 كان الحاصل وجوبا وإمكانه سائبا وكان سائبا ويرى بطريق العكس على التقيضية  
 مثلا أي التبديل لمن لا مطلق بل إن كان ولا يظهر كانت انحصار أي لو كان  
 هناك بعد التبديل لزم مستدرة لا يقال العكس لاحتمالها أو التقيضية الحاصلة  
 بعد التبديل الصالحه معدوم غير لزوم أو مع لزوم وتكون أهم من أخرى زمة  
 لا يسي حكسنا اصطلاحا واليسالدية الكلية تنقسم لنفسها من حيث الحكم  
 بالذات وهو هنا فتم تقيض العكس الحاصل فينتج لم تقدر بالاولم بصدق  
 لا شيء من **ب** جمع صدق لا شيء من **ج** بصدق تقيضه وهو بعض  
**ب** ج ويجعل لا يجابه صدق ولا اصل لكليته كبرى بغير بعض **ب** ليس  
 وهو حال ونفس عليه البيان في الشرطية فصدق التقيض مع الحاصل فتتمتع  
 بصدق العكس مع ذلك الحاصل بل في الواقع تلوم بصدق العكس هو  
 ولا تقيض يلزم ارتفاع التقيضين في الواقع وهو المطلوب ولا بد على هذا  
 الشرطية من جزئان يكون كل منهما صادقا في نفس الأمر ويكون فمشا له ظهور  
 من حيث هو المحول على ان صدق كل منهما في نفس الأمر بوجوب الإختصاص فيها  
 فليزم تحققت النتيجة لأن فرع الأجزاء فيها كالأصل لثبوتها بوجوبها وإنما افتراض  
 أن ذلك في كلتا من الجمع والترتيب من الإفعال الإختصاصية فيلزم أن يكون  
 الكليات من القواعد الإختصاصية وهو كما ترى والجب ان صاحب الأراب  
 الباتية فنسب هذا الأراب إلى نفسه وهو صدق كوزن كتب القوم مع جوايزه  
 بات في جارية نسي كذا في الحاشية والمكان تناقض أي يتقصد هذا الحكم بقرينة  
 لا شيء من جسمهم يهتدى في الجوانب إلى غير النهاية بل قد ب عكسه لأن كل

King Saud University  
 يستلزم  
 الحمد